Vol-02,Iss-03 August 2018
ISSN : 2571-9858
(P:79-P:102)

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الانتعاش الاقتصادي الجزائري - دراسة تحليلية -

د. عزيزي أحمد عكاشــة / ahmedoukachaazizi@yahoo.fr - جامعة أدرار – الجزائر
د. تيقاوي الـعربي / atikkaoui@yahoo.com - جامعة أدرار – الجزائر

الملخص :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحالي من أهم الركائز الأساسية في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، باعتبارها أفضل السبل لتحقيق الإنعاش الاقتصادي، وذلك نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على خلق الثروة وغزو الأسواق الخارجية، ولقد سعت الجزائر إلى تشجيع إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، محاولة منها لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الهيكلية وعدم الاعتماد على قطاع المحروقات شبه الوحيد في الصادرات. من هذا المنطلق جاءت الدراسة لتناول المفاهيم العامة المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتتطرق بعدها إلى أهم مؤشرات التجارة الخارجية وعلاقتها بهذا النوع من المؤسسات، لتنتقل بعدها إلى تحديد فرص صادرات والمعوقات التي تقف حجرة عثرة أمامها، فعند التحليل تبين أن مساهمتها ضئيلة رغم الجهود المبذولة والمتمثلة في إعطاء تحفيزات ضريبية وجمركية على نشاطات التصدير لهذا النوع من المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الانتعاش الاقتصادي، الصادرات خارج المحروقات، الجزائر.

Abstract:

Small and medium-sized enterprises at present are considered as one of the most fundamental pillars in the developing and developed economies. The reason behind this consideration is that this type of business is easy to adapt and much more capable of economic recovery. These advantages allow them to create wealth and conquer foreign markets. The Algeria is an example of many countries that sought to establish a platform to encourage the creation of small and medium enterprises in order to correct structural imbalances and reduce economic dependence on the hydrocarbon sector. From this point, the study analyzes the general concepts relating to SMEs as well as this kind of relationship indicators of institutions. Second, it seeks to identify the opportunities and obstacles to the active participation of such institutions to create wealth.

Keywords: small and medium enterprises, Economic recovery, excluding oil exports, Algeria.

المقدمة:

إن التطور الذي شهدته الاقتصاديات العالمية، أصبح محل اهتمام الباحثين والدارسين، ليس فقط من خلال ما يربط هاته الاقتصاديات ممثلة في حجم التجارة العالمية، ولكن في شدة المنافسة التي أصبحت تكتنف هذه الاقتصاديات، ولعل العنصر المثير للاهتمام في كل ذلك هو تطور أداء المؤسسات العالمية اليوم والتي ازدادت حدة المنافسة فيما بينها، حيث لم يعد معها البقاء إلا للأقوى، وكنتيجة لهذه المنافسة هناك توجها عالميا نحو الاعتماد

على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب أنها المحرك الأساسي للاقتصاد سواء في الدول النامية أو المتقدمة، وهذا يعزى إلى مجموعة من الأسباب، لعل أهمها قدرتها على التكيف بصورة أسرع مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى اعتبرتها بعض الدول – منها دول شرق آسيا – السبيل الوحيد للوصول إلى الأسواق الخارجية، فضلا عن أنها تحقق تنمية اقتصادية واجتماعية.

تحاول الدول النامية ومن بينها الجزائر الاستعانة بتجارب الدول المتقدمة في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك أن هناك دراسات بينت قصوراً في نظرية الميزة النسبية واعتبارها غير صالحة، أي أن الدول المتقدمة تصدر السلع مصنعة والدول النامية تصدر المواد الأولية، وما يلاحظ من تفاوت بين الشمال والجنوب ظاهر في التبادلات التجارية المتمثلة في المواد الخام المصدرة من الدول النامية واستيرادها في شكل سلع نهائية، هذه المكتسبات ناتجة عن القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول المتقدمة، وبالتالي فرض على الجزائر تأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة وإحلالها محل التبعية لقطاع المحروقات، باعتبار أن المؤسسات هي التي تنشأ التجارة الخارجية بسبب قدرتها على المنافسة في السوق المحلية والأجنبية، من هذا المنطلق تتبلور إشكالية هذا البحث في: **ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الاقتصاد؟**

للإجابة على الأسئلة السابقة نقترح الفرضيات التالية:

- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنافس المؤسسات الكبيرة في مجال التصدير.
- ✓ إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً أساسيا في التجارة الخارجية في ظل الاندماج الاقتصادي.

أهمية الموضوع: تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة كونها تحقق ما لا تستطيع المؤسسات الكبيرة تحقيقه، وهذا بسبب قدرتها على المنافسة، نظرا للمميزات التي تتميز بها من صغر حجم ومحدودية رأس المال المستثمر، كما أنها لا تتطلب غالبا تكنولوجيا معقدة.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحديد ودراسة أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية الجزائرية، خاصة في مجال تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتقليل فاتورة الاستيراد وذلك من خلال زيادة الإنتاج والتصدير.

هيكلة البحث: ويتم معالجة الموضوع من خلال ثلاثة محاور:

أولاَ: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياَ: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتجارة الخارجية في الجزائر.

ثالثاَ: صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الفرص والمعوقات في الجزائر.

أولاَ: مفاهيم عامة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يتناول هذا المحور تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها.

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لا يوجد تعريف متفق عليه لهذا النوع من المؤسسات، وهذا الاختلاف يرجع في الأساس إلى تباين المعايير التي تعتمدها الدول في تحديد نوع وحجم المؤسسة من بينها عدد العمال، رقم الأعمال، الحصيلة السنوية...، غير أن هذا لا يعني عدم إمكانية إيجاد تعريف لهذه المؤسسات، فيما يلي عرض لبعض التعاريف واختلافاتها ما بين الدول.

1-1- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم 18/01 الصادر في 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال، حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تأتي بعد ذلك المواد 5-6-7 منه لتبين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها، استعملت في تعريفها معيار ثلاثي الأبعاد: عدد العمال، رقم الأعمال ومجموعة الميزانية، درجة استقلالية المؤسسة، حيث عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة على أنها كل وحدة إنتاج سلع أو خدمات:[1]

- تشغيل من 01 إلى 250 عامل.
- رقم أعمالها السنوي لا يتعدى 02 مليار دينار، أو إجمالي حصيلتها السنوي لا يتعدى 500 مليار دينار.
- تحترم معايير الاستقلالية.

وفي صدد هذا القانون فإنه يقصد بـــ:

الأشخاص المستخدمين: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوي (UTA) أي عدد المشتغلين بصفة دائمة لمدة سنة.

العمل المؤقت أو العمل الموسمية: يعد جزءا من وحدة العمل السنوية والحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو الحصيلة السنوية وهي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل ل 12 شهرا.

المؤسسة المستقلة: المؤسسة التي رأسمالها غير مملوك بنسبة 25% فما فوق من قبل مؤسسة أو مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتم توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كما يلي:[2]

[1] ـ المادة 04 من القانون رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص: 05.

[2] ـ المادة 5-6-7 من القانون رقم 10-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ص: 09 .

المؤسسات المتوسطة: يعرفها القانون الجزائري بأنه كل مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 عاملا ويكون رقم أعمالها محصورا بين 200 مليون و 02 مليار دينار، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 10 و500 مليون دينار.

المؤسسة الصغيرة: تعرف بأنها كل مؤسسة تشغل ما بين 10 و49 عاملا ولا يتعدى رقم أعمالها 200 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

المؤسسة المصغرة: يعرفها القانون الجزائري على أنها المؤسسة التي تشغل من 01 إلى 09 عمال وتحقق رقم أعمال يقل عن 20 مليون دينار ولا يتعدى مجموع حصيلتها السنوية 10 مليون دينار جزائري.

1-2- تعريف بعض الدول الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: اعتمدت بعض الدول الصناعية في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار واحد وهو عدد العمال.

جدول رقم01: تعريف بعض الدول الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الدول	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة
فرنسا	من 01 إلى 49عامل	من 50 إلى 499 عامل
بلجيكا	من 01 إلى 50عامل	من 51 إلى 200 عامل
اليابان	من 01 إلى 49عامل	من 50 إلى 500 عامل
الولايات المتحدة الأمريكية	من 01 إلى 250 عامل	من 250 إلى 500 عامل

Source: Emmanuel Thomas DJUATIO, **Les déterminants de l'internationalisation de la PME : cas des PME françaises et camerounaises**, Thèse pour l'obtention du doctorat en sciences de gestion, Université des sciences et technologies de Lille, U.F.R. Institut d'administration des entreprises, année 1997, p 19.

1-3- تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعرف الاتحاد الأوروبي مؤسسة صغيرة ومتوسطة تلك المؤسسة التي تحقّق المعايير التالية المدرجة في الجدول التالي:

جدول رقم 02: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي

نوع المؤسسة	عدد العمال	المبيعات السنوية	مجموع الميزانية السنوية
متوسطة	اقل من 250	≤ 50 مليون اورو	≤ 43 مليون اورو
صغيرة	اقل من 50	≤ 10 مليون اورو	≤ 10 مليون اورو
مصغرة	اقل من 10	≤ 02 مليون اورو	≤ 02 مليون اورو

Source: European Commission," **User guide to the SME définition** ", 06/05/2015, p. 11

2- **أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة أنواع يمكن التمييز بينها من خلال تقسيمات مختلفة نعرضها في الشكل الموالي.

الشكل رقم (01): أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

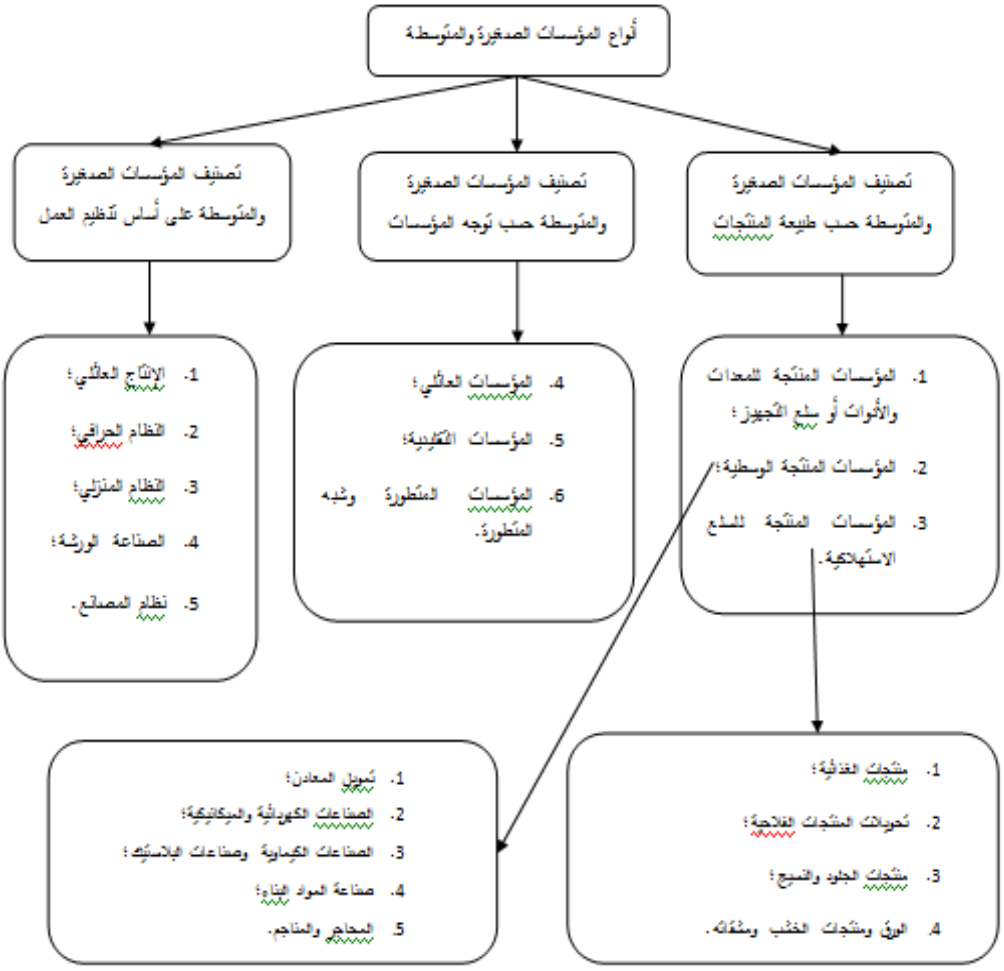

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على غول فرحات، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1429هـ-2008م الجزائر، ص ص 16-19.

من الشكل أعلاه يمكن القول أن هذا النوع من المؤسسات يوجد في جميع المجالات مما يسمح بتلبية الاحتياجات المحلية ويسمح بتصدير الفائض إلى الخارج.

ثانياً: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتجارة الخارجية في الجزائر

إن الأخذ في الحسبان بعض المؤشرات الإقتصادية وقراءة محتواها واستدراك النقائص التي تعبر عنها، من بين وأهم السبل لتوضيح مكانة وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية الجزائرية.

1- تحليل بعض مؤشرات التجارة الخارجية.

لتحليل بعض مؤشرات التجارة الخارجية يمكن الاستعانة بالجدول التالي:

جدول(03): تطور المبادلات التجارية الجزائرية خلال الفترة (2014/2000):

الوحدة: بملايين دولارات الأمريكية

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد ميزان التجاري	معدل التغطية
2000	22031	9173	12858	240,17
2001	19132	9940	9192	192,47
2002	18825	12009	6816	156,76
2003	24612	13534	11078	181,85
2004	32083	18308	13775	175,24
2005	46001	20357	25644	225,97
2006	54613	21456	33157	254,53
2007	60163	27631	32532	217,74
2008	79298	39479	39819	200,86
2009	45194	39294	5900	115,02
2010	57053	40473	16580	140,97
2011	73489	47247	26242	155,54
2012	71866	50376	21490	142,66
2013	65917	54852	11065	120,17
2014	62886	58580	4306	107,35

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصاءات من الديوان الوطني للإحصاء (ONS).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ وجود تطور في قيم هذه المبادلات، حيث في سنة 2000 كانت قيمة الصادرات 22031 مليون دولار أمريكي ارتفعت بقيمة 62886 مليون دولار أمريكي في سنة 2014، ويرجع هذا إلى السياسة المتبعة من الدولة والمتمثلة في تشجيع الصادرات، وهذا بهدف تحقيق فائض في الميزان التجاري، حتى نتمكن من تفسير هذا التطور يمكن تطرق إلى:

1-1- الميزان التجاري: يحسب رصيد الميزان التجاري بالفرق بين الصادرات والواردات، ويعتبر التغير في رصيد الميزان التجاري ناتج عن التغير في قيمة الصادرات أو قيمة الواردات، ففي الجزائر التغير في قيمة الصادرات يرجع أساساً لتقلبات أسعار البترول، أما التغير في الواردات يرجع إلى السياسات التي تنتهجها الدولة، ويمكن عرض تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة المدروسة.

الشكل(02): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2014/2000).

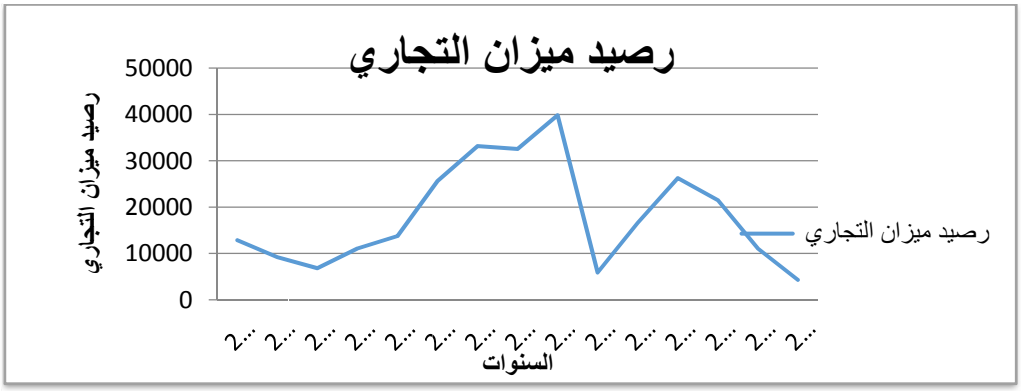

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على الجدول(03).

1-2- معدل التغطية: يفسر معدل التغطية مدى تغطية الواردات بالصادرات حيث تعتبر النسبة التي تتراوح بين 80% و120% أفضل نسبة في المعاملات التجارية الدولية ويحسب معدل التغطية بالقانون التالي:

معدل التغطية=(مجموع الصادرات/مجموع الواردات)100x.

فيما يلي شكل يوضح معدل التغطية

الشكل(03): تطور معدل التغطية خلال الفترة (2000-2014).

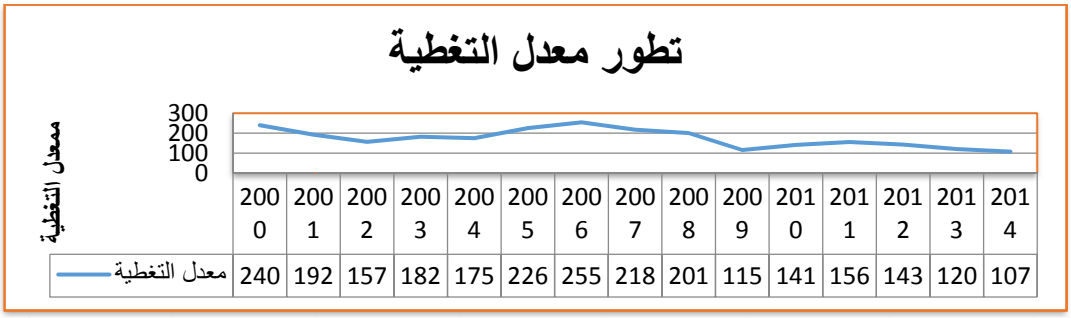

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول(03).

من الشكل رقم (03) نلاحظ معدل التغطية يتراوح بين 115.06% و254.53% ويفسر هذا التذبذب في معدل التغطية خصوصا إلى تغير في حجم الصادرات وهذا الأخير يعزي إلى التغير في أسعار البترول.

1-3- تطور الصادرات خارج المحروقات: معظم التغيرات التي تحدث على المبادلات التجارية الجزائرية في جانب الصادرات يرجع تفسيرها إلى تقلبات في أسعار البترول، والسبب هو أن 97.04% من الصادرات الجزائرية هي من البترول، وبالتالي لم يبقَ إلا 2.96 % ترجع إلى بعض السلع خارج قطاع المحروقات وذلك لسنة 2012،[3] ويمكن عرض تطور نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى الصادرات ككل.

جدول(04): نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى الصادرات ككل.الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	إجمالي الصادرات	نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى الصادرات ككل %
2000	612	22031	2.78
2001	648	19132	3.39
2002	734	18825	3,9
2003	673	24612	2.73
2004	781	32083	2,43
2005	907	46001	1.97
2006	1184	54613	2,17
2007	1332	60163	2.21
2008	1937	79298	2.44
2009	1066	45194	2.36
2010	1526	57053	2.67
2011	2062	73489	2,81
2012	2062	71866	2,87
2013	2165	65917	3,28
2014	2582	62886	4.11

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على إحصاءات من الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

[3] نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة المتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة المتوسطة وترقية الاستثمار، العدد 22، طبعة أفريل 2013، ص 48.

نلاحظ من خلال هذا الأخير أن نسبة الصادرات خارج المحروقات ضئيلة جدا، حيث أنها لم تتجاوز 5% خلال الفترة (2014/2000).

يعود انخفاض نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى عدم ملاءمة مناخ الأعمال والمؤسسات ونقص التحفيزات لتشجيع الإنتاج خارج المحروقات، إلى جانب نقص الاستثمار الوطني والأجنبي، ما جعل هذه الصادرات تفتقد إلى معايير الجودة ونقص مطابقة المنتوجات المحلية والغذائية الفلاحية مع المعايير الأوروبية.

ولتوضيح أكثر يمكن عرض تطور الصادرات خارج المحروقات تبعا لمجموعة السلع.

جدول(05): تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2014/2000)

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

البيان	المواد الغذائية	المواد الخام	المواد نصف المصنعة	سلع الفلاحية	سلع الصناعية	المواد الإستهلاك	مجموع الصادرات خارج المحروقات
2000	32	44	465	11	47	13	612
2001	28	37	504	22	45	12	648
2002	35	51	551	20	50	27	738
2003	48	50	509	1	30	35	673
2004	59	90	571	-	47	14	781
2005	67	134	651	-	36	19	907
2006	73	195	828	1	44	43	1184
2007	88	169	993	1	46	35	1332
2008	119	334	1384	1	67	32	1937
2009	113	170	692	-	42	49	1066
2010	315	94	1056	1	30	30	1526
2011	355	161	1496	-	35	15	2062
2012	315	168	1527	1	32	19	2062
2013	402	109	1610	-	27	17	2165
2014	323	109	2121	2	16	11	2582

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على إحصاءات من الديون الوطني للإحصاء (ONS).

يتبين من الجدول أعلاه أن نسبة المواد الغذائية والمنتجات تامة الصنع والمنتجات نصف المصنعة عرفت انتعاشا مستمرا خلال هذه السنوات، وذلك على الرغم من تواضع النسب المحققة، أما بالنسبة لمواد التجهيز الزراعية والصناعية، وكذا سلع الاستهلاك، فقد ظلت تتقهقر خاصة بالنسبة لمواد التجهيز الفلاحي التي حققت إيرادا معدوما خلال سنة 2004، 2005، 2009، 2011 و2013، والملاحظ أيضا بأن المواد على قلتها لا تتمتع بأي من المزايا التنافسية بقدر ما تتمتع بمزايا نسبية.

2- الصادرات والواردات وعلاقتهما بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يرجع الهدف من دراسة هذه العلاقة إلى معرفة توجه نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي هل هي تساهم في تنمية الصادرات و/أو الواردات أم نشاطها يتركز فقط على السوق الداخلية وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي فقط.

2-1-علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصادرات: حتى تتم الدراسة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات بصفة جيدة، يجب التطرق إلى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات، والتي يتم عرضها في الجدول التالي:

جدول(06): علاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونمو الصادرات خارج المحروقات

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	معدل النمو %	الصادرات خارج المحروقات	معدل النمو %
2000	159507	-	612	-
2001	179893	12.78	648.26	5.92
2002	261863	45.57	758.53	17.01
2003	288587	10.21	672.61	-11.33
2004	312959	8.45	758.76	12.89
2005	342788	9.53	907.24	19.57
2006	376767	9.91	1157.63	27.6
2007	410959	9.08	1332	15.06
2008	519526	26.42	1936.96	45.42
2009	625069	20.31	1066	-44.97
2010	619072	-0.96	1526	43.15
2011	659309	6.5	2149	40.83
2012	711832	7.97	2062	-4.05

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX) وإحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشريات المعلومات الإحصائيات، Excel 2007.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن هناك تباين في تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات، فنلاحظ على سبيل المثال نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين سنتي 2001، 2002 قدر بـ 45.57 %، مقابل ذلك نمو الصادرات خارج المحروقات بنسبة 17.01% ولكن بين سنتي 2002، 2003 نلاحظ نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد أصبح 10.21% مقابل ذلك تراجع نمو صادرات خارج المحروقات أصبح بالسالب بنسبة 11.33-%، بالتالي هذا التباين يفسر بأن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازال متوجهاً نحو التنمية المحلية، وبالتالي يتوجب على السلطات أن توجه هذا القطاع نحو صادرات خارج المحروقات في ظل تحرير التجارة الخارجية، ونلاحظ كذلك انخفاض صادرات خارج المحروقات في سنة 2009 وهذا راجع إلى نتائج ومخلفات الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وكذا قرار منع تصدير نفايات الحديد والمواد الغذائية المستخرجة من المواد المستوردة والمدعمة، أي دعم الدولة للقمح الصلب عند الاستيراد. ويمكن توضيح أكثر في الشكل الموالي.

الشكل(04): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونمو الصادرات خارج المحروقات

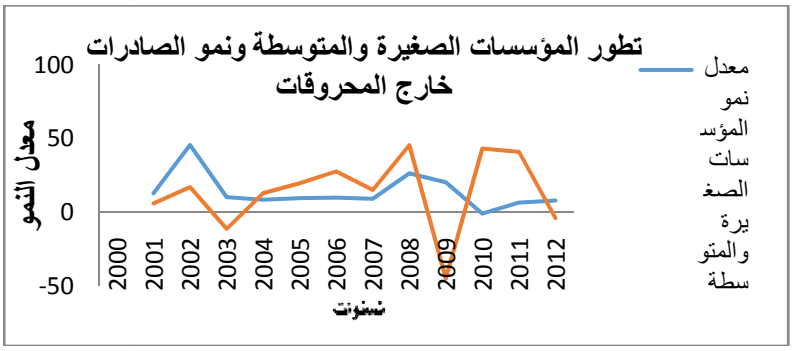

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (06) و Excel 2007

2-2- نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيكل الصادرات خارج المحروقات:

من خلال ما سبق إن التباين بين الصادرات خارج المحروقات ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستدعي التعرف على نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيكل الصادرات خارج المحروقات، وذلك في سنة 2012.

2-2-1- نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يوضح لنا الجدول الموالي توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموعة فروع النشاطات وهذا لسنة 2012.

جدول(07): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب مجموعة فروع النشاطات.

مجموع فروع النشاط	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة %
الخدمات	204049	48.57
البناء والأشغال العمومية	142222	33.85
الصناعة	67517	16.07
الفلاحة والصيد البحري	4277	1,02
خدمات ذات صلة بالصناعة	2052	0.49
المجموع	420117	100

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة المتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة المتوسطة، العدد 22، طبعة أفريل 2013، ص 15.

لتوضيح أكثر يمكن الإستعانة بالشكل الأتي:

الشكل(05): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجموعة فروع النشاطات.

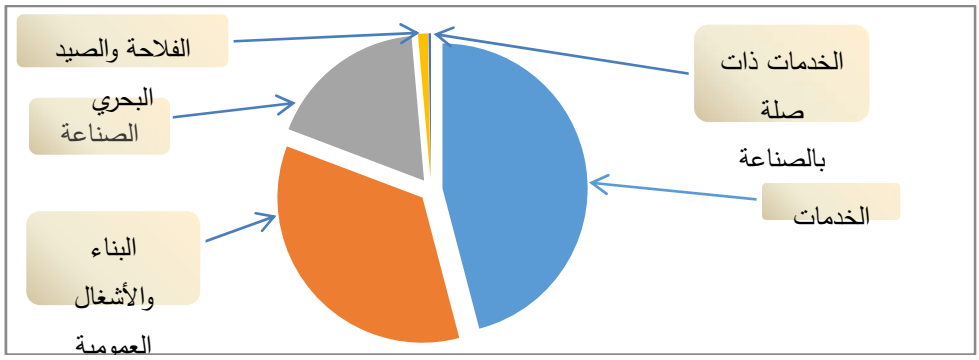

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على الجدول رقم (09) و Excel 2007.

من خلال الشكل رقم (05) أن قطاع الخدمات يستأثر بالنسب الأكثر في فروع نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما أثر سلباً على مساهمة هذه الأخيرة في الصادرات الجزائرية، باعتبار أنه في الغالب هذه الخدمات موجهة لقطاع النقل في حين تم تغيب شبه كلي لقطاع السياحة.

2-2-2- هيكل الصادرات خارج المحروقات: يمكن عرض هيكل الصادرات خارج المحروقات في الجدول الموالي.

جدول(08): هيكل صادرات خارج المحروقات لسنة 2012.

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

صادرات خارج المحروقات	القيمة	النسبة %
مواد نصف مصنعة	1527	74.05
سلع التجهيز الصناعي	32	1.55
المواد الغذائية	315	15.28
سلع الاستهلاك	19	0.92
المواد الخام	168	8.15
سلع التجهيز الفلاحي	1	0.05
مجموع الصادرات	1386	100

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على إحصائيات من البنك المركزي.

ولتوضيح تصنيفات هذه الصادرات أكثر يمكن تبيينها في الشكل الموالي:

الشكل(06): هيكل الصادرات خارج المحروقات لسنة 2012.

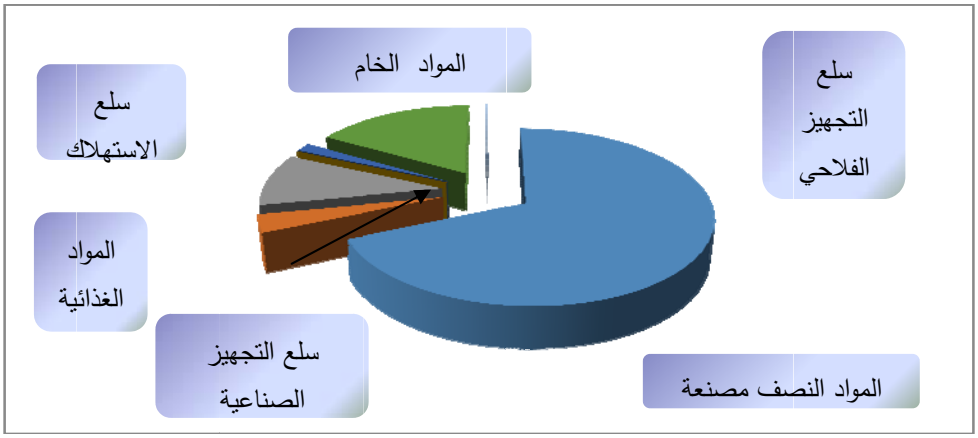

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على الجدول رقم (08) و Excel 2007.

تتوجه الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو السلع نصف المصنعة وذلك بنسبة 74.05% لسنة 2012 المكونة من منتوجات المواد الخام كالزيوت البترولية والمواد الآتية من عملية تقطير النفط أما منتجات التجهيزات الصناعية المصدرة المقدرة بـ 1.55% فأغلبها هي منتجات تحويل الحديد والرصاص والمشتقات النفطية

أما السلع الغذائية التي تقدر نسبة صادراتها بـ 15.28%، فتمثل السلع الزراعية كالتمور، العجائن مشتقاتها، أما السلع الاستهلاكية غير الغذائية فهي تقدر بـ 0.92% وتمثل بعض السلع البلاسيكية، الأدوية، الأفرشة والقماش بالنسبة للمنتجات الخام فتقدر نسبتها بـ 8.15% تتكون أساسا من بقايا الحديد، الفوسفات والجلود.

بصفة عامة تتكون الصادرات الجزائرية خارج المحروقات من المواد الخام والمنتجات نصف المصنعة، بالمقابل الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متوجه نحو قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات، اللذان لا يقدمان أي قيمة تصديرية، وقطاع الصناعة لا يتجاوز17% ما لا يسمح بتطوير صادرات خارج المحروقات، ومن هنا نتأكد مرة أخرى عدم تناسق الإستراتيجية بين تنمية الصادرات التي تستقر دائما المواد نصف المصنعة وبين إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تأخذ طريق الخدمات والبناء التي لم تصل بعد لبلوغ التصدير.

2-3- **علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالواردات:** يوضح الجدول الموالي العلاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والواردات.

جدول (09): العلاقة بين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والواردات.

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	معدل النمو %	الواردات	معدل النمو %
2000	159507	-	9152.12	-
2001	179893	12.78	9940.33	8.61
2002	261863	45.57	12007.35	20.79
2003	288587	10.21	13533.06	12.71
2004	312959	8.45	18293.66	35.18
2005	342788	9.53	20352.42	11.25
2006	376767	9.91	21456.23	5.42
2007	410959	9.08	27631.2	28.78
2008	519526	26.42	39479.27	42.88
2009	625069	20.31	39294	-0.47
2010	619072	-0.96	40473	3
2011	659309	6.5	46453	14.78
2012	711832	7.97	50376	8.45

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX) وإحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشرية معلومات الإحصائيات و Excel 2007.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تباين في تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والواردات فمثلا نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين سنتي 2000 و2001 قدر بـ 12.78% مقابل ذلك نمو الواردات كان 8.61%، لكن بين سنتي 2001 و2002 نلاحظ نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد أصبح 45.57% ونمو الواردات أصبح 20.79%، يمكن تفسير هذا الاختلاف بأن معظم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتوجه إلى التنمية المحلية، وأن تطور الواردات يرجع إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجال الواردات تخفض وترفع من قيمة وارداتها على حسب الطلب المحلي الدولي من سنة إلى أخرى، ويمكن توضح ذلك في الشكل الأتي:

الشكل(07): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والواردات.

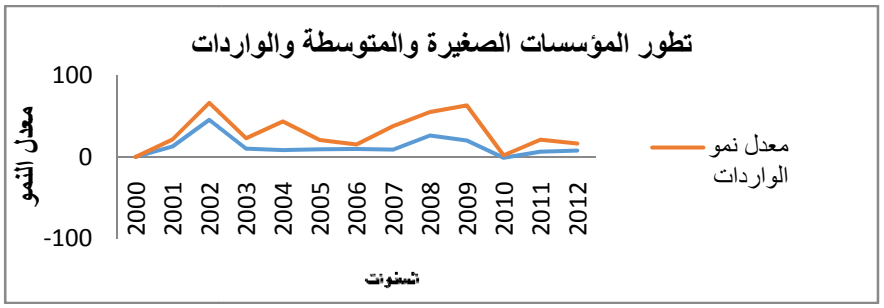

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على جدول رقم (09)، و Excel 2007.

ثالثاً: صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الفرص والتحديات في الجزائر.

تمخض عن الإهتمام المتزايد من طرف السلطات الجزائرية بهذا القطاع إلى الوصول إلى بعض النتائج التي تدعم الصادرات خارج المحروقات والتي تمكن الإقتصاد الجزائري من تفادي ما يعرف بالعلة الهولندية[4].

1- بعض نتائج هيئات دعم الصادرات:

من خلال النشاط التي تقوم بها هيئات دعم الصادرات يمكن عرض بعض النتائج، وذلك في إطار مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دخولها إلى الأسواق الخارجية.

1-1- وضع البرنامج الجزائري الفرنسي Optime Export

1-1-1- تعريف البرنامج الجزائري الفرنسي "Optime Export": هو برنامج يدعم القدرات التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وذلك في إطار برنامج دعم القدرات التجارية (PRCC)[5] و هذا بدعم قدره 2 مليون يورو من طرف الوكالة الفرنسية للتنمية(AFD)[6] و400000 يورو وزارة التجارة الخارجية الجزائرية، وبالتالي هذا البرنامج الغرض منه دعم أنشطة التصدير، والذي يسهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى الأسواق الخارجية.[7] هذا البرنامج بميزانية كلية تقدر ب 2,5 مليون أورو يرتكز على 3 مستويات: المعلومات، التكوين، المرافقة والترقية، مجموع هذه المستويات يتم تنفيذه من قبل المتعامِلَيْن، الأجنبي والمتعامل المختار من قبل وزارة التجارة الجزائرية بالتعاون مع الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة. يتكون برنامج "Optime Export" من مجموعة من الشركاء وهم: وزارة التجارة وهي المسؤولة عن هذا البرنامج، الوكالة

[4] العلة الهولندية، المرض الهولندي، العلة الريعية، لعنة الموارد الطبيعية: وهي التوسع الفجائي لقطاع معين على حساب القطاعات الأخرى، وسبب التسمية أن هولندا كانت تعتمد على البترول والغاز على حساب القطاعات الأخرى، مما أدى بها إلى أزمة عندما نضبت هذا الموارد .

[5] (PRCC) : Programme de Renferment des capacités commerciales.

[6] (AFD) : Agence Française de Développement.

[7] www.optimexport.com date13/01/2016.

الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، المستفيدون من البرنامج، الهيئات التي تدعم المؤسسات المصدرة (البنوك، وكلاء النقل، مستشارون...الخ)

1-1-2- الجهات المستفيدة من برنامج "Optime Export":

- الجهات التي تدعم المؤسسات العمومية والخاصة الجزائرية للوصول إلى التجارة الخارجية.
- مجموعة مختارة من حوالي 40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية تعمل في قطاع خارج المحروقات يتم تشخيص هذه المؤسسات لمدة سنتين وذلك من أجل معرفة مدى قابلية تدويلها "تحدي Optime Export".
- مجموعة واسعة من المؤسسات الجزائرية المصدرة أو التي لديها القدرة في تحسين صادرات ومن خلال هذا البرنامج يمكن تدريبها وتكوينها حتى تتمكن من اختراق الأسواق الخارجية.

1-1-3- أهداف برنامج "Optime Export": الهدف الأساسي لهذا البرنامج يكمن في تحسين المؤسسات الجزائرية لمواجهة التطور المستمر للأسواق العالمية، كما أقترح البرنامج أساليب وطرق خاصة بالمؤسسات حسب مجال نشاطها مع السماح لها بالاكتساب والمحافظة على جهودها التنموية على المدى القصير والطويل تبعا لمناهج Optime Export إضافة إلى:[8]

- تطوير عرض معلومات التجارية الدولية للمؤسسات الجزائرية المصدرة أو التي لها قدرات قوية للتصدير.
- دعم تكوين تقنيات التجارة الخارجية للمؤسسات المصدرة الخاصة والعامة.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لغزو الأسواق الخارجية.

1-2- تأسيس صندوق دعم المصدرين الجزائريين: قامت الوكالة بوضع صندوق مالي يهتم بدعم المصدرين الجزائريين في عام 2006، ويستفيد هذا الصندوق من إعانات الدولة والمقدرة سنويا بـ 80 مليون دينار، بالإضافة إلى علاوات الاشتراكات التي تساهم بها المؤسسات.

1-3- إنشاء دار المصدر: أنشأت الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية دار المصدر في عام 2007 بهدف حل مشاكل المصدرين والتي لا تسير سوى بموظفي الوكالة الذين لا يمكنهم التدخل سواء بطريقة جزئية في وقت كانت الوكالة تأمل- وقت إنشاء هذه الهيئة – أن تضم كل القطاعات المرتبطة بالتصدير (جمارك، موانئ...) وهو الأمر الذي جعل "دار المصدر" لا تحل كل المشاكل المرتبطة بالتصدير، خاصة ما تعلق بضرورة إقامة إدارة عمومية ناجعة تدفع بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسيطر إدارة سياسية واضحة للاهتمام بالمؤسسات الصغيرة

[8] www.optimexport.com date13/02/2016.

والمتوسطة التي تعتبر أساس التصدير والذي يتم انطلاقا منها، وبالتالي فهي تقوم بتقديم الخدمات والإعلانات والوثائق المخصصة في مجال التصدير.[9]

2- فرص ومعوقات التصدير:

2-1- معوقات التصدير: ترجع تلك النتائج المتوصل إليها والمتمثلة في انخفاض نسبة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الصادرات ككل إلى وجود عدة مشاكل، رغم وضع إجراءات تساعد من وقت لآخر في حل بعض منها، من بينها سن القوانين كلما تطلب الأمر، تحمل هيئات دعم الصادرات لمصاريف النقل والتوزيع والمشاركة في المعارض الدولية، مما يجعل منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بميزة تنافسية عند دخولها الأسواق الدولية جراء تحمل الدولة هذه المصاريف، ومن بين المعوقات التي تواجه هذه المؤسسات مايلي:

- عدم التحكم في التقنيات الحديثة للتسويق والدعاية التجارية على مستوى الأسواق الخارجية، وانعدام ثقافة التصدير.
- غياب التكوين رغم أهميته في تحسين كفاءة الأفراد ورغم النقص الملحوظ في مجال التكوين حول تقنيات التصدير واقتحام الأسواق الدولية لدى مسيري المؤسسات الجزائرية العامة والخاصة، ونجد أن هذا الجانب لم يحظ بأي عناية بدليل أنه يوجد معهد واحد فقط متخصص في هذا المجال ويتخرج منه 30 طالباً فقط في العام، مما جعل أغلب المؤسسات تفتقد إلى كوادر بشرية مؤهلة في مجال اقتحام الأسواق الدولية، إلى أن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة تفتح تربص لفائدة مسيري المؤسسات التي تنشط في مجال التصدير.[10]
- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل الفرص للإبداع والابتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتوج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي.
- ضعف المرافقة المالية من البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة.
- ارتباط الاقتصاد الجزائري بالاستيراد من الدول الأوروبية وبالتالي قلة الاستيراد من الدول الأخرى، مما يضع حدا للتصدير إلى هذه الدول.
- القيود والإجراءات التمييزية التي تفرضها الدول الأخرى وخاصة الدول المتقدمة على الدول النامية، والتي من بينها الجزائر.

[9] www.algex.dz. date13/02/2016

[10] ينظر: date 2016 /http://www.esaa.dz 24/02/ 10/01/2016 http://www.caci.dz/fr/Formation/Pages/Acceuil.aspx

- التداخل في المهام الموكلة بين الهيئات المكلفة بترقية الصادرات، مما أدى إلى غياب التنسيق، وبالتالي إلى صعوبة تقييم الوضعية وتحقيق الأهداف المسطرة وعدم تمكنهم من توفير شبكة معلومات وطنية.
- صعوبة الحصول على المعلومات عن الأسواق الأجنبية نظراً لعدم الاهتمام بالتسويق الدولي ونقص الخبرة بالدراسات التسويقية.
- ضعف ميزانية البحث والتطوير وعدم الاستعمال الأمثل للتكنولوجيا حال دون إيجاد منتوج قادر على المنافسة.
- عدم توافق المنتوجات الوطنية المعدة للتصدير مع معايير الجودة العالمية وارتفاع تكاليفها.

2-2- فرص التصدير

يبين الجدول أدناه أهم الدول التي تستورد من الجزائر في نطاق خارج المحروقات، والهدف منه هو معرفة مدى الاعتماد على دولة واحدة أو تكتل اقتصادي واحد في تصريف صادرات الجزائر خارج المحروقات.

الجدول رقم(10): الدول التي تستورد من الجزائر في نطاق خارج المحروقات

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الدول	السنة 2011	
	القيمة	النسبة(%)
اسبانيا	468.04	22.70
هولندا	252.20	12.23
بلجيكا	215.37	10.44
فرنسا	210.57	10.21
ايطاليا	163.95	7.95
البرتغال	99.95	4.85
تونس	74.92	3.63
البرازيل	49.28	2.39
بولندا	41.50	2.01
تركيا	36.96	1.79
سوريا	36.22	1.76
بلغاريا	32.37	1.57
الصين	30.59	1.48
بريطانيا	26.56	1.29
المغرب	20.37	0.99
المملكة العربية السعودية	19.87	0.96
أوكرانيا	17.74	0.86
الهند	17.61	0.85
العراق	14.85	0.72
اليونان	14.55	0.71
المجموع الفرعي	1843.462	89.40
الصادرات الكلية	2,062	100

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX).

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن اسبانيا تمثل أكبر متعامل تجاري مع الجزائر خارج قطاع المحروقات لعام 2011 حيث تستورد 468.04 مليون دولار أمريكي وذلك بنسبة 22.7%، يعزى هذا إلى موقعها الجغرافي وكذا الارتباط التاريخي والاتفاقيات المبرمة معها، كل هذا ساعد بشكل مباشر بتطور علاقتها التجارية مع الجزائر

وحسب إحصائيات الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة لغرب وهران أن أغلب منتوجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة إلى أسبانيا تعتمد بالدرجة الأولى على الأسماك المجمدة وتقدر ب 524957.3 يورو لسنة 2011 لخمس مؤسسات فقط، ويمكن أن ترتفع إذا تم منح تحفيزات على هذا النوع من الأنشطة، في حين يبقي التعامل مع الدول العربية ضئيلاً ما عدا بعض الدول كتونس، سوريا، المغرب، السعودية، العراق حيث بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات إلى هذه الدول ما نسبته 3.63%، 1.76%، 0.99%، 0.96%، 0.72% على التوالي، وبالتالي كل هذه الدول تشكل فرص أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعقد إتفاقيات ثنائية أو وضع برامج في مجال تأهيل هذه المؤسسات للمساهمة في مجال التصدير.

الخاتمة:

من خلال ما تم تناوله في هذه الورقة البحثية يتبين أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ساهم في زيادة صادرات هذه الأخيرة، إلا أن هذه الزيادة تبقى ضئيلة إذا ما قورنت بالصادرات الإجمالية، ويرجع السبب في ذلك هو ارتفاع نسبة الصادرات البترولية الأمر الذي لا يبشر بخير، باعتبار أن البترول من الموارد الناضبة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ما شهده في تغير أسعاره خصوصاً الفترة الأخيرة، وبالتالي يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل كبير في التنمية المحلية في جانب توفير الخدمات، إذ أن معظم هذه المؤسسات هي مؤسسات تنشط في مجال الخدمات وذلك بنسبة 48.57%، إلا أن مقارنتها مع المؤسسات الكبيرة في مجال التصدير يتبين أن مساهمتها لم تبلغ المستوى المطلوب، وهذا رغم الجهود المبذولة والمتمثلة في التسهيلات والبرامج الموضوعة من طرف السلطات في سبيل دعم هذا القطاع، حتى تتمكن الجزائر من تنويع صادراتها والتقليل من الواردات، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

- عدم وجود تعريف موحد ومتفق عليه من طرف جميع الدول والهيئات الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا بسبب تفوق التكنولوجيا بين الدول مما يشكل عائق بالنسبة للباحثين خصوصاً الذين لديهم دراسة مقارنة بين دولتين تخص هذا القطاع.
- تم وضع برامج ثنائية في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تساهم في الصادرات مثل برنامج جزائري فرنسي "Optime Export" وكان الهدف الأساسي من هذا البرنامج هو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغزو الأسواق الخارجية، وتم اختيار حوالي 40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط في تصدير خارج المحروقات.

- فرضت التغيرات التي تشهدها الساحة الدولية ومنها الشراكة الأورومتوسطية والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وذلك من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي العالمي وتعزيز قدرتها التنافسية لمواجهة المنافسة المتنامية وطنيا ودوليا.
- تطورت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعد الإصلاحات الاقتصادية وهناك عدة قوانين تصب في صالح هذا النوع من المؤسسات، وتمخض عن هذه الإجراءات والقوانين مساهمة فعالة لهذا القطاع في التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومنها زيادة فرص العمل ومساهمة في الناتج المحلي الإجمالي...الخ.

إلا أن النتائج والإحصائيات الموجودة على أرض الواقع تشير إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مازالت غير قادرة على مواجهة ومنافسة نظيراتها في الدول الأخرى خصوصاً في الدول المتقدمة في مجال التصدير، ويمكن عرض مساهمة 22 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية وهي 97984433.64 يورو و3826621.03 دولار هذا حسب إحصائيات الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة لغرب وهران لسنة 2011.

المراجع

1. غول فرحات، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1429هـ-2008م، الجزائر.
2. المادة 5-6-7 من القانون رقم 10-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX).
4. إحصائيات الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة لغرب وهران.
5. إحصائيات من البنك المركزي.
6. إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشريات المعلومات الإحصائيات.
7. نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة المتوسطة، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة المتوسطة وترقية الاستثمار، العدد 22، طبعة أفريل 2013.
8. European Commission," **User guide to the SME définition** ", 06/05/2015.
9. Emmanuel Thomas DJUATIO, **Les déterminants de l'internationalisation de la PME : cas des PME françaises et camerounaises**, Thèse pour l'obtention du doctorat en sciences de

gestion, Université des sciences et technologies de Lille, U.F.R. Institut d'administration des entreprises, année 1997.

10. www.optimexport.com.
11. www.algex.dz
12. www.esaa.dz
13. www.caci.dz